

بيان لجنة السياسة النقدية

١٧ يونيو ٢٠٢١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ يونيو ٢٠٢١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ٤,٨٪ في مايو ٢٠٢١ من ٤,١٪ في أبريل ٢٠٢١ بعد تراجعته من ٤,٥٪ في مارس ٢٠٢١. وقد تأثرت المعدلات السنوية للتضخم العام بكل من الأثر الإيجابي والسلبي لسنة الأساس خلال أبريل ومايو ٢٠٢١ على الترتيب، ليعكس أثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والإجراءات الاحترازية المتعلقة بها على معدلات التضخم خلال عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن تستمر معدلات التضخم في انعكاس التأثير السلبي لسنة الأساس على المدى القريب. ويرجع ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام في مايو ٢٠٢١ إلى ارتفاع المساهمة السنوية للخضروات والفاكهة الطازجة بشكل أساسي. وبناءً على ذلك، ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية في مايو ٢٠٢١ إلى ١,٧٪ من سالب ٠,٣٪ في أبريل ٢٠٢١. في حين ارتفع التضخم السنوي للسلع غير الغذائية بشكل طفيف للشهر الثاني على التوالي إلى ٦,٣٪ في مايو ٢٠٢١ من ٦,١٪ في أبريل ٢٠٢١. وقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ارتفاعاً طفيفاً ليسجل ٣,٤٪ في مايو ٢٠٢١ مقابل ٣,٣٪ في أبريل ٢٠٢١ بعد تراجعته من ٣,٧٪ في مارس ٢٠٢١.

وتشير البيانات المبدئية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل ٢,٩٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، مقابل ٢,٠٪ خلال الربع السابق له. وتشير البيانات التفصيلية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ إلى استمرار مساهمة الاستهلاك خاصة الاستهلاك الخاص في دعم معدل النمو. في حين انحسرت المساهمة السالبة لكل من إجمالي الاستثمار المحلي وصافي الصادرات. وقد جاء النمو بحسب قطاعات الاقتصاد المختلفة مدعوماً بالمساهمات الموجبة لكل من قطاع التجارة، والتشييد والبناء والاتصالات، في حين استمرت المساهمة السالبة لكل من قطاعي السياحة والصناعات التحويلية غير البترولية علي الرغم من انحسارها مؤخراً. ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدفوعاً بالتأثير الإيجابي لسنة الأساس بشكل جزئي. وبالإضافة إلى ذلك، تشير المؤشرات الأولية إلى استمرار التعافي في باقي قطاعات الاقتصاد المختلفة. ومن ناحية أخرى، استقر معدل البطالة عند ٧,٤٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال الربع السابق له.

وعلى الصعيد العالمي، استمر النشاط الاقتصادي في التعافي وإن كان بشكل متفاوت على مستوى القطاعات والدول المختلفة، نتيجة عدم تمكن بعض الدول من احتواء انتشار جائحة فيروس كورونا. ويعتمد تعافي النشاط الاقتصادي العالمي على تطورات انتشار الجائحة، بالإضافة إلى مدى فعالية ووفرة وسرعة توزيع اللقاحات الخاصة بجائحة كورونا. ومن المتوقع استمرار الأوضاع المالية الملائمة والداعمة للنشاط الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط. وفي ذات الوقت، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية والسلع الأولية الأخرى، لتستمر بذلك حالة عدم اليقين السائدة حول المسار المستقبلي لتلك الأسعار. وفي ضوء ما سبق، جاءت الارتفاعات في الأسعار العالمية لكل من النفط والسلع الأولية الأخرى مدفوعة بالتطورات من ناحية العرض والطلب.

وفي ضوء ما سبق، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧٪ (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg